الفقر... التعريف ومحاولات القياس

د.الطيب لحيلح — جامعة أم البواقي

أ.محمد جصاص — جامعة قسنطينة

الملخـــص

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور. وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية. وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده محدداته وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها.

هذه المقالة تتعرض إلى الجهود التي تبدل من أجل وضع تعريف للفقر، يعرف به الفقير من الغني، ومقياس يصلح لمعرفة عدد الفقراء تمهيدا لاتخاذ إجراءات تخرجهم مما هم فيه من بؤس ومعاناة.

Résumée

Le phénomène de la pauvreté et l'un des déffît les plus importants rencontrés par les communautés, les gouvernements et les théories sociales depuis l'antiquité. la fin de la XXe siècle a connu le retour de l'attention sur les questions économiques et sociales soulevées par la propagation de la pauvreté, élargit et approfondi, en particulier dans les pays en développement. Cet attention progressive des communautés et gouvernements et les institutions internationales de les questions de pauvreté résulte des tentatives théoriques et pratiques dans le domaine de définition de la pauvreté et de déterminer la nature et des normes permettant de mesurer et d'étudier les dimensions les plus importantes de ses déterminants dans le but d'élaborer des stratégies et des politiques appropriées visant à éliminer ce phénomène, ou de réduire leurs gravite

Le présent travail de recherche tente de retracer les efforts visant à donner une définition de la pauvreté pour pouvoir faire la distinction entre le riche et le pauvre, et à développer un indicateur de mesure du nombre de pauvres, avant de prendre les mesures nécessaires qui permettront de lutter efficacement contre ce fléau.

تمهيد:

تعاني كثير من الدول النامية العديد من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة، والبعض منها يعد من موروثات القرن العشرين، وفي مقدمتها إشكالية الفقر. فتطور الظاهرة وتسارع انتشارها في الدول النامية في العقود الأخيرة، وبروزها كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي والمحلي. فالفقر آخذ في التزايد من سنة إلى أخرى رغم نداءات التحذير التي تطلقها المنظمات الدولية، فلأول مرة وصل عدد الفقراء إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6,788 مليار نسمة هم سكان العالم في 01 أكتوبر [1] 2009 يتوزعون على مختلف مناطق الكرة الأرضية بطريقة غير متساوية، تدل على جهود البعض وكسل الآخرين؛ فقارة آسيا التي يقطن بها أكبر عدد من السكان (4.03 مليار) وتمثل نسبة 60,5 %من سكان العالم، تتواجد بها أكبر نسبة من الفقراء وهي 64,07% تليها قارة إفريقيا التي تمثل نسبة 14% من سكان العالم بنسبة 28,62% من فقرائه، ثم قارة أمريكا الجنوبية بنسبة6,24% وأخيرا الدول المتقدمة مجتمعة في أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا بنسبة1,06%.

لقد أضحى الفقر مشكلة اقتصادية وقضية إنسانية انعكست آثارها السلبية على حياة المجتمعات من خلال ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مختلف المؤشرات الاجتماعية للتنمية. وورغم الإنجازات التي ما انفكت تحققها الإنسانية، فالفقر كان ولا يزال يهدد الازدهار حيثما كان، ويشكل تحديا حقيقيا وصارخا للإنسانية، وأصبح ظاهرة عالمية، الأمر الذي أدى إلى البحث باتجاه إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من آثاره على المجتمعات.

ومن الطبيعي فإن دراسة أي ظاهرة أو مشكلة اقتصادية تتطلب تعريفا واضحا لتلك المشكلة، إضافة إلى توفر مؤشرات ومقاييس اقتصادية تمكن من قياس تطور هذه المشكلة، الأمر الذي يسمح بتحليل وفهم الظاهرة وبالتالي وضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة للتخفيف من أثارها.

إشكالية البحث:

إن مواجهة الفقر والتخفيف منه تمر عبر مراحل متعددة تبدأ بقياس الفقر متضمنة تعريف من هم الفقراء. وقد أثارت مسألة تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر متباينة بين اقتصاديي التنمية وعلماء الاجتماع والنفس، كونها تمثل ظاهرة يكتنفها العديد من التعقيدات وذات أبعاد متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وتاريخية. وهو الأمر الذي صعب من تحديد تعريف موحد وشامل للفقر، ومن ثم اختلاف مؤشرات القياس.

ومن ثم يمكن وضع التساؤل التالي: لماذا تتعدد تعريفات الفقر وطرق قياسه؟.

فرضيات البحث:

1ــ اختلاف المذاهب يؤدي إلى اختلاف تعريفات الفقر ومؤشراته.

2ــ للتطور العلمي دور في اختلاف مؤشرات الفقر من عصر إلى آخر.

3ــ للتطور العملي دور في اختلاف مقاييس الفقر من عصر إلى آخر

أهمية البحث:

للبحث أهمية علمية وأهمية عملية؛ فأما الأهمية العلمية فتتمثل في تلك الإضافات إلى تعريفات الفقر، وتلك التوضيحات لما وضع من تعريفات ومؤشرات ومقاييس. وأما الإضافات العملية فتتمثل في وضع تعريفات ومؤشرات ومقاييس يسهل استخدامها عند وضع برامج لمكافحة الفقر.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الفقر وتحليل معايير القياس، اعتمادا على التطور التاريخي للمفهوم النظري للظاهرة من خلال المعطيات والدراسات العلمية المتوفرة، ومن ثم الكشف عن المقاربات النظرية بين المفاهيم لتكوين فهم موضوعي علمي يساعد في طرح الحلول.

أولا: تعريف الفقر.

إذا كانت قسوة الفقر لا تخفى على أحد من الناس؛ حيث أن منظر الفقير بأثوابه الرثة وجسمه النحيل، المريض في غلب الأحيان، يغني عن السؤال عن حاله، فإن

التعريفات التي وضعت للفقر تُغني، برعبها، عن رؤية الفقير، وعن السؤال عن حاله، كما تغني عن السؤال عن أي صنف من الفقراء هو.

وللفقر تعريفات كثيرة بعضها لغوي، يصلح لأن يكون مصباحا يدل على وجود الفقر، ويوحي بأوضاع الفقراء المزرية. وبعضها الآخر اصطلاحي يقصد به الفصل الدقيق بين الفقر والغنى.

1- تعريف الفقر في اللغة:

الفقر معناه الحاجة، وهو ضد الغنى[2] وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحيل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة، فالفقير هو الذي نُزعت فقره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر3 ولم يعد قادرا على الحركة، لأن مجموع الفقرات هي التي تجعل الشخص مستويا على الأرض واقفا يتحرك في كل الاتجاهات، وبفقده الفقرات يصير كومة من اللحم بعضها فوق بعض على الأرض لا تقوى على الحركة.

ولا توجد كلمة تعبر عن حال هذه الفئة أصدق وأدق من كلمة فقير؛ فالمعروف أن فقرات الإنسان اثنتان وثلاثون فقرة، وأن من فقد فقرة يمكنه الحركة ولكن بصعوبة، وأن من فقد اثنتين قد يمكنه الحركة ولكن بصعوبة أكبر.. وهكذا إلى أن يفقد حدا معينا لا يستطيع عنده الحركة إطلاقا فيستسلم للموت، وهذا هو حال الفقراء؛ فهم ليسوا فئة واحدة... فهناك الفقر الخفيف وهناك الفقر الشديد وهناك الفقر الأشد، وبين كل مرتبة ومرتبة توجد مراتب كثيرة لأناس يشتركون في كونهم بشرا ويختلفون من جهة مستوى تغذيتهم.

هذا هو التعريف اللغوي بكل دلالاته، وهو لا يصلح لتحديد فئة الفقراء من أجل إجراء سياسة التخفيف من الفقر، أو علاج وضع هذه الفئة، لذلك لابد من تعريف إجرائي أو تعريف اصطلاحي يتخذه أصحاب السياسات دليلا على وجود هذه الفئة ومن ثمة اتخاذ إجراءات للتخفيف من شدة فقرها أو القضاء عليه، حسب الفلسفة السياسية لكل نظام.

2- التعريف الاصطلاحي للفقر:

يقصد بالتعريف الاصطلاحي التعريف الذي اصطلح أو اتفق عليه مفكرون يتبنون فلسفة معينة.

2-1- تعريف الفقر في الفكر الإسلامي:

لا يوجد مذهب اهتم بفئة الفقراء مثل المذهب الإسلامي؛ حيث أوجب لهم نصيبا مفروضا من أموال الأغنياء[4]، يتمثل بصفة أساسية في الزكاة التي فُرضت على الأغنياء بنص القرآن الكريم في قوله تعالي" خذ من أموالهم صدقة، تطهرهم وتزكيهم بها"[5] وشرحتها السنة القولية والعملية للرسول (ص). وقد تم تعريف فئة الفقراء الذين يعطون الزكاة بأولئك الأشخاص الذين لم يستطيعوا أن يوفروا لأنفسهم دخلا سنويا يعادل نصاب الزكاة، حيث أن من يملك نصاب الزكاة يسمى في الإسلام غنيا، ولا يسمى فقيرا. أما من لا يملك نصاب الزكاة فيسمى فقيرا ويعطى من الزكاة؛ إذا كان هذا الفقر طرأ عليه من غير تقصير منه.

وإذا كان الفكر الإسلامي لم يعط تعريفا اصطلاحيا للفقر فذلك لأنه لم يهتم بالناحية الفلسفية للفقر بل اهتم بالناحية العملية فحدد من هو الفقير تحديدا دقيقا. وعلى ذلك يمكن صياغة تعريف للفقر في الفكر الإسلامي استنادا لتعريف الفقير كالتالي:" الفقر هو العجز عن تحقيق حد الكفاية"، والكفاية المعتبرة هي ما يكفي قوت أقل أهل بيت مدة سنة[6]، وحد الكفاية معروف بأنه حد وجوب الزكاة[7] . ويلاحظ أن هذا التعريف يعتبر أفضل تعريف للفقر لاستناده إلى الاحتياجات الفعلية للإنسان وليس إلى تقديرات الأشخاص أو المنظمات، كما أنه يستند إلى معيار موضوعي وعالمي؛ وهو الذهب وليس إلى مقاييس محلية تختلف من بلد إلى آخر مثل الدولار أو غيره من العملات التي تقيم بها الحاجات الإنسانية.

2-2- التعريف الوضعي للفقر:

إن التعريفات الوضعية قد اختلفت باختلاف اتجاهات دراسة الفقر، وفي هذا الإطار هناك ثلاثة اتجاهات[8]، هي الاتجاه الموضوعي والاتجاه الاجتماعي والاتجاه الذاتي.

والاتجاه الأول هو الاتجاه المعول عليه والمأخوذ به في الدراسات الاقتصادية بينما الاتجاهان الآخران لا يعول على أي منهما بسبب التعريفات غير المنضبطة التي يضعانها للفقر؛ لاعتمادها على مقاييس تحكمية سواء من الفرد، في الاتجاه الذاتي الذي يعرف الفقر من خلال الانطباع الذي يقدمه الفرد عن نفسه وما إن كان يعتبر نفسه فقيرا أم لا. أو من الحكومة، في الاتجاه الاجتماعي، الذي يعرف الفقير على أنه الشخص الذي يحصل على

مساعدة من الحكومة، فقد تكون فئة فقيرة حقا ولكن ونظرا إلى أنها لا تحصل على مساعدة من الدولة فلا ينظر إليها على أنها فقيرة.

أما في التعريف الموضوعي فالفقر، " يعين مستوى محددا من الدخل أو الإنفاق اللازم للوصول إلى الحد الأدنى من الأساسيات اللازمة للعيش"[9]. ويبقى الاتجاه الموضوعي لتعريف الفقر هو المعتمد في دراسة وتعريف الفقر، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة الفقر اعتمادا على علامات أو مؤشرات ظاهرة وواضحة ومتفق عليها، وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية[10] هذه المؤشرات في ثلاثة، هي:

2-2-1- **مؤشر الدخل:** من منظور الدخل يعتبر الشخص فقيرا فقط، إذا كان مستوى دخله يقل عن الخط المقرر للفقر، ويعرف هذا الخط بأنه كمية الدخل التي بدونها لا يمكن للفرد الحصول على كمية الغذاء الذي يؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لبقائه حيا، ولا يشمل الكساء والنقل والمأوى, والعلاج، بل الغذاء فقط؛ وهو ما يعرف بخط الفقر المدقع[11]. وهناك خطوط مختلفة للفقر المدقع؛ فهناك الخط العالمي للفقر المدقع وهو المحدد بواحد دولار أمريكي[12]بأسعار سنة 1985[13] . وهناك خطوط الفقر الوطنية، وهي التي تتبناها الدول نظرا لاختلاف أسعار المواد الغذائية من بلد إلى آخر، ليس هذا فحسب بل اتخذت الدولة الواحدة عددا من خطوط الفقر[14]، واحدا يمثل خط الفقر الخاص بسكان الريف وآخر يمثل خط الفقر الخاص بسكان المدن؛ نظرا لاختلاف الأسعار بين الريف والمدينة، واختلاف مكونات الوجبة الغذائية بين سكان الريف وسكان المدن. وخط ثالث يمثل خط الفقر الوطني، وهو المتوسط الحسابي لخط فقر سكان الريف وخط فقر سكان المدن.

وعلى هذا فإن تعريف الفقر وفقا لمؤشر الدخل يمكن وضعه التالي: الفقر هو حالة عدم الحصول على دخل يؤمن للإنسان الغذاء اللازم لبقائه على قيد الحياة. ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاف في الفكر الإسلامي من جهة أنه الحد الذي لو قل عنه دخل الفرد أصبحت حياة الإنسان في خطر، ولكن يختلف عنه في أن الدولة الإسلامية تعلن التعبئة العامة للقضاء عليه، وذلك بعدم الاعتراف بملكية أحد لأي شيء حتى يتحقق هذا الحد لعامة الأفراد؛ فقد رُوي عن سيدنا عمر بن الخطاب بعد أعوام من مجاعة الرمادة "لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء" وهذا دليل على أنه لا فضل لأحد في ماله مادامت حياة الناس مهددة بالجوع.

2-2-2- **مؤشر الحاجات الأساسية:** من منظور الحاجات الأساسية يعتبر الشخص فقيرا إذا كان محروما من وسائل الإشباع المادية اللازمة للوفاء بالقدر الأساسي المقبول من الحاجات الإنسانية؛ من حاجة للغذاء، وحاجة للكساء، وحاجة لتعليم وحاجة للعلاج ... وغيرها من الحاجات الأساسية التي يتعين على الشخص أن يحصل عليها وإلا قيل عنه فقير.

ويتصف هذا النوع من الفقر بأنه يشعر الإنسان بالحاجة الضرورية ولكنه لا يهدد حياته، عكس النوع الأول، وهو الفقر المدقع، الذي يهدد حياة الإنسان، ولذلك فإن الأمم المتحدة وضعت من بين أهدافها الثمانية للألفية الثالثة التي يتوجب على الدول تحقيقها هي تخفيض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015. ويتفق هذا المؤشر مع مؤشر حد الكفاية في الفكر الإسلامي الذي يعرف حد الكفاية بأنه ذلك الحد الذي يتيح للفرد الاستمتاع بالحياة.

2-2-3- **مؤشر القدرة:** من منظور القدرة يمثل الفقر عدم وجود بعض القدرات الأساسية التي تساعد الفرد على الخروج من دائرة الفقر مثل المستوى التعليمي ومستوى الصحة، ومستوى الدخل .... وغيرها من القدرات التي تمكن صاحبها من التغلب على الفقر[15]، فواضعو هذا التعريف لم ينظروا إلى الفقر من ناحية واقع الفقير أو آثار الفقر وإنما نظروا إليه من زاوية العوامل المسببة له؛ وبالتأكيد فإن هذا المفهوم للفقر توصلوا إليه بعد دراسة ممتدة في الزمان ومتعمقة في المجتمع الفقير للعوامل المشتركة بين الفقراء من وحيث واقعهم وما أوصلهم إلى هذه الحال. هذا التعريف تتبناه الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي الذي أعطى للتنمية البشرية تعريفا يؤدي تحقيقه في الواقع العملي إلى القضاء على الفقر بشكل كبير؛ حيث أورد ما يلي :

« Le développement Humain et un processus qui conduit a l'élargissement de la Gamme de possibilités qui s'offrent a chacun»

فالتنمية البشرية هي، كما يفهم من هذا التعريف، هي عملية توسيع الخيارات أمام البشر؛ فتعليم الناس يفسح أمامهم مجالات واسعة للتوظف بعكس الرجل الأمي؛ فهو لا يعمل إلا في مجالات محدودة، كما أن توفير الرعاية الصحية من شأنه أن ينتج رجلا سليم الجسم قوي البنية قادرا على العامل في أي مجال مهما كانت مواصفات البنية المطلوبة،

بعكس الرجل ضعيف البنية الذي لا يستطيع العمل إلا في المجالات التي لا تهم فيها البنية القوية.

أما الحصول على دخل مرتفع فهو يفسح أما الشخص شراء الغداء الغني بالمركبات الضرورية لبناء الجسم.

وقد تبنت الأمم المتحدة مؤشر التنمية على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية هي التعليم أو مدى انتشار الأمية ، والصحة أو العمر المتوقع عند الولادة، وكذلك الدخل. وأسمت هذا المؤشر بمؤشر التنمية البشرية، تمييزا له عن التنمية الاقتصادية، كما أعطت للفقر المعرف بانعدام القدرات الأساسية اسم الفقر البشري.

وتعريف الفقر بهذا الشكل يلقي مسؤولية القضاء عليه على عاتق الدولة وليس الفرد أو المجتمع ... فتوفير المدارس بيد الدولة، وتوفير الخدمات الصحية بيد الدولة كذلك، وتوفير الدخل يقع جزء كبير منه على عاتق الدولة أيضا. وإذا كانت المؤشرات السابقة يمكن تسميتها بالمؤشرات النقدية؛ لاعتمادها على النقود في قياس الفقر، فإن هذا المؤشر يسمى بالمؤشر غير النقدي؛ لأنه لا يعتمد على النقود في قياس الفقر بل يعتمد على مؤشرات أخرى، كما سيتضح عند التطرق لمقاييس الفقر.

ثانيا: تصنيفات الفقر:

الفقراء ليسوا صنفا واحدا؛ فمنهم الفقير القريب من الغنى، ومنهم الفقير القريب من الهلاك، ومنهم الفقير الذي طرأ عليه الفقر، ومنهم الفقير الذي ولد فقيرا وتربى فقيرا ويموت وهو فقير... وهكذا. ومن هنا كان من الأفضل التنبيه على أن الفقر ليس صنفا واحدا بل أصناف عديدة؛ منه ما يمكن القضاء عليه، ومنه ما لا يمكن القضاء عليه ، ومنه ما يمكن السكوت عنه وتركه للزمن يعالجه شيئا فشيئا من خلال أيامه وسنواته، ومنه ما لا يمكن السكوت عليه ولا تركه للوقت يعالجه من خلال أيامه وسنواته.

1- تصنيف الفقر تبعا لمدة بقائه:

يصنف الفقر تبعا لمدة بقائه إلى ثلاثة أصناف:

1-1- فقر الصدمات: الصدمة هي حدوث مؤثر لا يمكن توقعه؛ كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل. وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو نتيجة لتصرفات القادة السياسيين، ومن أبرز الصدمات

في التاريخ المعاصر صدمة البترول في عام 1973؛ وما نتج عن هذه الصدمة من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للنفط، وما أدى إليه هذا التضخم من انخفاض دعم الحكومات للأسعار فارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلبا على الطبقات القريبة من خط الفقر، حيث أصبحت لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثمة دخلت لأول مرة في فئة الفقراء. ومن أبرز الصدمات كذلك الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي بداية من النصف الثاني من عام 2008 وازدادت حدة مع مطلع 2009 بامتدادها إلى القطاع الاقتصادي وما نجم عنها من فقد حوالي 25 مليون[16] عامل في أوربا وآسيا فقط لمناصب عملهم مما يعني انضمامهم إلى مئات الملايين من الفقراء، ويتوقع أن يكون العدد أكبر خاصة مع عدم وجود أنظمة تكفل فعالة في غالبية الدول تتكفل بالعاطلين عن العمل.

1-**2- الفقر الموسمي:** هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف الذين يشكل فقراؤهم نسبة تفوق 95% [17] من إجمالي الفقراء في العالم.

وإذا كانت عبارة الموسم تشير إلى مناسبات معينة في العام فإن موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وعادة فإن المحصول الواحد له موسم واحد لجنيه، وبالتالي فإن فقراء الريف يعانون الجوع ثلاثة فصول ويداعبهم الأمل في فصل واحد وهو فصل جني المحصول.

1-**3- الفقر الدائم:** وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة. ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإذا كانت نسبتهم قليلة، حسب تقديرات المنظمات الدولية، وهي أقل من 5% إلا أن وضعهم يمكن أن يكون أسوأ من فقراء الريف؛ على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يبتسم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.

وإذا كان هذا هو حال فقراء المدن على العموم فإن وضعيتهم ليست واحدة في كل المجتمعات؛ ففي المجتمعات الإسلامية هناك مناسبات يكثر فيها الاهتمام بالفقير بدافع ديني وهي شهر رمضان حيث يتضاعف فيه أجر فعل الخير على بقية الشهور، كما أن هذا الشهر يُختم بزكاة الفطر التي تُدفع للفقراء عن كل شخص ولد قبل فجر يوم عيد الفطر،

كما أن وجود الزكاة، وتركز الأغنياء في المدن من شأنه أن يخفف من ثقل الفقر على سكان المدن.

لكن ما يلاحظ أن المجتمعات الإسلامية هي المجتمعات التي ينتشر فيها الفقر أكثر من غيرها، وهذا لسبب بسيط وهو ابتعاد هذه المجتمعات عن الإسلام، بدليل خلو المجتمع المسلم من الفقر في عهد عمر بن عبد العزيز عندما كان الإسلام مطبقا.

2- تصنيفات الفقر تبعا لأسلوب قياسه:

يصنف الفقر تبعا لأسلوب قياسه إلى نوعين:ـ

2-1- الفقر المطلق: يشير الفقر المطلق إلى معيار مطلق معين للاحتياجات الدنيا للإنسان، أي هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه، سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات الدولية.

وداخل منطقة الفقر المطلق هناك مستويان؛ مستوى أعلى للفقر، ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين 2 دولار أمريكي كحد أعلى وواحد دولار أمريكي كحد أدنى، ويُعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنيا. أما خط الفقر الأدنى ويسمى بالفقر المدقع؛ وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن واحد دولار أمريكي يوميا، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم.

2-2- الفقر النسبي: يشير الفقر النسبي إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه. يتم تبني هذا المفهوم للفقر في الدول المتقدمة[18] التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاتها، فنظرا إلى أن أفراد المجتمع يختلفون من جهة دخولهم فيوجد دائما فقراء من وجهة نظر الفقر النسبي رغم أنهم ليسوا كذلك من وجهة نظر المعنى اللغوي للفقر؛ فهم قادرون على تأمين الحاجات الأساسية وكثير من الحاجات الكمالية. والفقر بهذا المفهوم ينتج عن الطريقة التي يتم بها توزيع ثمار التنمية على أفراد المجتمع؛ فإذا كان التوزيع سيئا فنكون بصدد فقر نسبي، وقد يتعداه إلى الفقر المطلق بمكونيه؛ العادي والمدقع، وإذا كان التوزيع عادلا وكان

معدل التنمية مرتفعا فإن الفقر المطلق سوف ينحصر أو يختفي ولا يبقى سوى الفقر النسبي، الذي لا يعتبر فقرا من وجهة نظر الحاجات الأساسية أو القدرات الأساسية.

ويتم التعرف على فئة الفقراء فقرا نسبيا من خلال معرفة نسبة الأشخاص الذين تقل دخولهم عن مستوى معين، هو عادة متوسط دخل الفرد في المجتمع محل الدراسة؛ أي أن الشخص الذي يقل دخله عن متوسط دخل الفرد في المجتمع يعتبر فقيرا فقرا نسبيا.

ثالثا- قياس الفقـــــر:

إن دراسة أية ظاهرة أو مشكلة اقتصادية تتطلب تعريفا واضحا لتلك المشكلة، إضافة إلى توفر مؤشرات ومقاييس اقتصادية تمكن من قياس تطور هذه المشكلة عبر الأزمان المختلفة وبين المجتمعات والدول، بحيث تُبنى هذه المؤشرات والمقاييس على أسس ومنهجيات علمية واضحة وفقا لبيانات إحصائية ذات كفاءة ودقة عالية. من هنا اتجه الباحثون والاقتصاديون إلى السعي نحو إيجاد مؤشرات ومقاييس للفقر وفقا للنظريات الإحصائية والاجتماعية.

إذا كان مفهوم الفقر قد تطور عبر الزمن من فقر الدخل إلى فقر الحاجات الأساسية إلى فقر القدرات الأساسية، فإن محاولات قياسه تدرجت، هي كذلك، عبر الزمن؛ بحيث بدأت بقياس الفقر المعروف بنقص الدخل، وسميت هذه المقاييس بالمقاييس النقدية، ثم تغيرت إلى المقاييس غير النقدية لما أصبح الفقر لا يعني نقص الدخل فقط بل يعني أشياء أخرى غير نقدية مثل المشاركة في أنشطة المجتمع، والصحة والمستوى التعليمي... وغيرها.

ومن هنا يمكن القول أن هناك مدخلين لقياس الفقر، الأول وهو المدخل النقدي، أما الثاني والذي يقيس أوجه الحرمان المتعددة فيعرف بالمدخل غير النقدي لقياس الفقر.

1- القياس النقدي للفقر:

يعتبر تقرير البنك الدولي عن الفقر لعام 1990 خطوة حاسمة في نشر منهجية قياس الفقر بمؤشر الدخل أو الإنفاق (الإنفاق الاستهلاكي) أو حسب تعبير البنك الدولي قياس مستوى المعيشة. وهناك أكثر من طريقة لتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة أو ما يعرف بخط الفقر.

1-1- خط الفقر:

يقوم خط الفقر بتقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء. ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر[19]. وهناك ثلاثة أنواع من خطوط الفقر:

1-1-1 خط الفقر المطلق:

إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية، وسلع استهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق. أولهما خط فقر الغذاء، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء. وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى.

أ. خط فقر الغذاء (الفقر المدقع): و هناك طريقتان لحساب خط فقر الغذاء.

- **الطريقة الأولى:** طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

وترجع هذه الطريقة إلى قرير وثوربيك (1986)، وتقوم على تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية اللازمة التي يحتاجها الفرد للحفاظ على نشاطه الحيوي، وذلك بناء على تقديرات علمية للسعرات المطلوبة والتي تحددها منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعتين للأمم المتحدة.

إن حساب خط الفقر هنا يعتمد على معلومات تتعلق باستهلاك السعرات الحرارية c ، وإجمالي الإنفاق على الغذاء yf (بما في ذلك الغذاء الذي يتم شراؤه من السوق، والغذاء الذي يتم إنتاجه بواسطة الفرد أو العائلة). وبناء على المعطيات السابقة يمكن تقدير دالة لتكلفة السعرات الحرارية وفقا للمعادلة الآتية[20]:

$$\ln yf = a + bc$$

وباستخدام منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة (c*)، وعلى أساس المعاملات المقدرة في الدالة (a وb)، يمكن تقدير خط الفقر الغذاء Zf وفقا للآتي:

$$Zf = e(a + bc^*)$$

- **الطريقة الثانية:** طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية (خط الفقر الأدنى).

وتعود هذه الطريقة إلى روانتري (1901)، حيث عرف الاحتياجات الأساسية على أنها تلك الاحتياجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي. وتقوم هذه الطريقة على

تحديد سلة من المواد الغذائية التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة[21]. ومكونات هذه السلة يحددها عادة مختصون في التغذية بما يتلاءم والعادات الغذائية في المجتمع المعني. وتفترض هذه الطريقة أن إجمالي تكلفة السلة المذكورة يحسب على أساس أدنى الأسعار، ويمكن كتابة معادلة خط فقر الغذاء وفقا لهذه الطريقة كالآتي[22]:

$$Z_f = \sum P_j \times X_j^*$$

حيث:

*Xj : حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء

Pj : أسعار السلع

وبالتالي فإن خط فقر الغذاء يعبر عن القيمة النقدية الضرورية من أجل الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية. ويمثل حد الفقر المدقع[23]، وهو أسوأ درجات الفقر الذي يعمل البنك الدولي على مساعدة أفراده لتخطي هذه العتبة.

إن طريقة الطاقة الغذائية تتميز مقارنة بطريقة الاحتياجات الأساسية في كون خط الفقر يقدر فيها على أساس بيانات الاستهلاك الفعلي من المواد الغذائية، وليس على أساس المواد الغذائية والتي تحدد في الغالب وفق اعتبارات غذائية معينة. كما أن تكلفة المواد الغذائية في الطريقة الأولى تحسب وفق الأسعار الفعلية التي تدفعها الأسر عند خط الفقر، وليس وفق أدنى الأسعار لكل مادة كما تقترحه الطريقة الثانية.

وعليه؛ فإن طريقة استهلاك الطاقة الغذائية تعد أكثر توافقا مع الواقع، نظرا لتباين الأسعار من منطقة لأخرى ومن فترة لفترة، مما لا يسمح لنفس الأسرة بشراء كافة المواد الغذائية الضرورية بأدنى أسعارها في المناطق كافة. إلا أن تطبيق هذه الطريقة يتطلب توفير بيانات ومعلومات يتم جمعها من مسوحات ميزانية الأسرة عن كميات الإنفاق أو الاستهلاك من كل مادة غذائية، واستهلاك الطاقة الغذائية، وحجم الأسرة وهيكلها بالنوع والعمر، وهي معلومات وبيانات تفصيلية كثيرة مقارنة بطريقة الاحتياجات الأساسية التي تتطلب بيانات أقل، ما يجعلها أسهل وأبسط من حيث التطبيق والحساب.

ب. خط فقر الغذاء مضافا إليه احتياجات أخرى ضرورية (خط الفقر الأعلى)

إن الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية لا يمكن حصرها في الاحتياجات الغذائية فقط، بل تتعدى إلى احتياجات أخرى ضرورية غير غذائية مثل السكن، الملبس،

المواصلات والتعليم وغيرها من الحاجات الأخرى التي تعكس المستوى المعيشي للأفراد أو الأسر. إلا أن القياس الكمي للاحتياجات غير الغذائية يعتبر أمر في غاية الصعوبة نظرا لطبيعة هذه الاحتياجات، لذا فقد تم حساب خط فقر غير الغذاء بناء على خط فقر الغذاء، بمعنى تحليل السلوك الاقتصادي للفقراء للاستهلاك غير الغذائي على أساس الاستهلاك الغذائي[24]. حيث يتم تعديل خط فقر الغذاء Zf بزيادته بنصيب الإنفاق على السلع غير الغذائية للأسر التي حققت الإنفاق على الاحتياجات الغذائية الأساسية. ويمكن كتابة خط فقر غير الغذاء على الشكل الآتي[25]:

$$Z_n = \phi \sum P_j \times X_j^*$$

حيث: Zn : خط فقر غير الغذاء (إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية)

Φ : معامل التحويل

ويكون خط الفقر الكلي هو مجموع خط فقر الغذاء وخط فقر غير الغذاء، أي:

$$Z = Zf + Zn$$

وقد طبقت هذه الطريقة لتقدير خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذ معامل التحويل Φ على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق، وقد قدر وقتها على أنه يساوي 3. بمعنى أن نصيب الإنفاق من إجمالي الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية قد كان مساويا للثلث.

2-1-1 خط الفقر النسبي:

يعبر الفقر النسبي عن قصور الموارد اللازمة لكي يتمتع الفرد بمستوى معيشة مقبول اجتماعيا في المجتمع محل الدراسة. فيكون خط الفقر النسبي هو مستوى الدخل أو الإنفاق الذي تعيش أدناه نسبة معينة من السكان. وبالتالي فهو يتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، كأن يتحدد بنصف الدخل أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلا. إلا أن النسبة الغالب استعمالها في الدول المتقدمة هي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي[26].

إن تحديد خط الفقر النسبي كنسبة معينة من متوسط الدخل يجعل قيمة هذا الخط غير ثابتة، فهي تتغير زمانيا ومكانيا، فهو يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه[27]. كما يعتمد في تحديده على التقدير الشخصي مما يجعله خطا تحكميا

بعكس خط الفقر المطلق الذي يعتبر قيمة ثابتة. كما أن خط الفقر النسبي يعد مقياسا للامساواة أكثر منه مقياسا للفقر، مما يجعله أكثر دلالة في الدول المتقدمة. ذلك أن الظروف الاقتصادية في هذه الدول تسمح بتعريف فئات السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعيا، ولكنها لا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة على عكس ما هو حاصل في الدول النامية. والتي تعاني أغلب الفئات السكانية فيها من مشكلة القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية، خاصة الغذائية منها. الأمر الذي يجعل من خط الفقر المطلق الأنسب لتحليل ظاهرة الفقر في هذه الدول لأنه يعد أكثر اتساقا وتناسبا وجوهر مشكلة الفقر فيها، ذلك أن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية.

3-1-1 خط فقر المقارنات الدولية:

لأغراض المقارنات الدولية، اعتمد البنك الدولي خطين للفقر يتم من خلالهما تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقهم دون الخط (فقراء) ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء). يعادل خط الفقر الأول دولار/يوم، ويعد بذلك معيارا لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقرا، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المدقع. أما الخط الثاني فيعادل دولارين/يوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، والمعيار الأكثر ملائمة للفئات الدنيا في البلدان والمناطق ذات الدخل المتوسط. ويقوم البنك الدولي بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة السلع الغذائية وغير الغذائية[28].

إن خط الفقر الدولي يعد تعسفي وتحكمي لحد ما، نظرا لإهماله الفوارق والظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وبين البلدان النامية نفسها. فتباين الوضع الاقتصادي وأنماط الإنفاق وتوزيع الدخول ومستويات الاستهلاك بين الدول لا يمكن من اعتماد هذا الخط كأساس في تحليل الفقر داخل دولة معينة. كما أن خط الفقر الوطني لبلد ما لا يمكن اعتماده في المقارنات الدولية، ذلك أنه يعكس الظروف الداخلية للبلد نفسه فقط. ومع ذلك فإن خط الفقر الدولي يعد محاولة منهجية قابلة للتطوير بما يسمح بمقارنة تكون أكثر انسجاما لمستويات الفقر بين البلدان المختلفة.

2-1- مؤشرات الفقـــر:

إن خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد. وهذا يكافئ القول بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط، وعليه فإن خط الفقر يستخدم للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء فقط، لكنه لا يعكـس مـدى عمق ظاهرة الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خـط الفقـر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم.

ومن أجل دراسة الفوارق بين الفقراء وخصائصهم أسفل خط الفقر، فقد اقترح فوستر، قرير وثوربيك (1984) مقياس شامل للفقر أطلق عليه مؤشر FGT والـصيغة العامـة للمؤشر تعطى بالعلاقة التالية[29]:

$$P = 1/n \sum_{i=1}^{q} [(z - y_i)/z]^{\alpha}$$

z : قيمة خط الفقر

n : عدد الأفراد في المجتمع

yi : إنفاق الفرد

q : عدد الأفراد الذين هم أدنى خط الفقر

α : معامل متغير لقياس جوانب الفقر

ويعنى مؤشر FGT بتجميع المعلومات حول الفقراء الذي تم تحديدهم على أسـاس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، ويعتبر هذا المؤشـر مقياس مركب تشتق منه ثلاث مؤشرات تبعا لتغير قيمة المعامل α.

1-2-1. مؤشر نسبة الفقر:

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد الفقراء من إجمالي السكان. وعليه فهو يعكـس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع[30] من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر. ويحسب هذا المؤشر عندما تكون: $\alpha = 0$

$$P0 = q/n$$

يعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الأكثر شيوعا والأوسع استخداما في دراسات قيـاس الفقر، وذلك نظرا لبساطته وسهولة حسابه. إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار الفروقات الموجودة

بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط الفقر[31]، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى الخط. ومن أجل تفادي هذه النقائص فقد تم استخدام مؤشرين آخرين.

1-2-2. مؤشر فجوة الفقر:

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر[32]. فهو يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر. وتكون قيمة المعامل α في هذا المؤشر مساوية للواحد.

$$P_1 = 1/n \sum_{i=1}^{q} [(z - y_i)/z]$$

بما أن مؤشر فجوة الفقر يقيس مدى بعد الفقراء عن خط الفقر، فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور في أحوالهم، مما يساعد في تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر. ونظرا لكون هذا المؤشر لا يتأثر بالتحويلات بين الفقراء وذلك رغم اختلاف وضعياتهم اتجاه خط الفقر، ولأجل تجاوز هذا القصور، فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر حدة الفقر.

1-2-3. مؤشر حدة الفقر:

يعكس هذا المؤشر إضافة إلى مؤشر فجوة الفقر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) في المجتمع في التوزيع تحت خط الفقر[33]. ويعطي هذا المؤشر أوزان نسبية مختلفة للفقراء بحسب البعد عن خط الفقر، فيكون الوزن النسبي الأكبر للأسر الأكثر فقرا والتي تقع أدنى توزيع الدخل (أو الإنفاق). وتكون قيمة المعامل α في هذا المؤشر هي 2، وبهذا تصبح الصيغة العامة له كالآتي[34]:

$$P_2 = 1/n \sum_{i=1}^{q} [(z - y_i)/z]^2$$

ويساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء.

إن جميع مؤشرات FGT تتراوح قيمتها بين الصفر عندما لا يكون هناك فقر في المجتمع، وبين قيمة قصوى تبلغ الواحد عندما يكون كل السكان فقراء. كما يعد مؤشر FGT المؤشر الأكثر استخداما واعتمادا في دراسات الفقر من طرف البلدان والهيئات

الدولية، حيث يتوفر المؤشر على البديهيتين التي وضعها أمارتيا سن (1976) لأغـراض إسناد مؤشرات قياس الفقر إلى مرتكزات منطقية، وتتمثل البديهيتين في الآتي[35]:

بديهية الرتابة: وتعني؛ أنه بافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، فإن انخفـاض دخل فرد أدنى خط الفقر يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر.

بديهية التحويلات: وتعني؛ أنه بافتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويل دخل من فرد أدنى خط الفقر إلى فرد أغنى (أعلى دخلا) يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الفقر.

إن درجة الفقر كيفما قمنا بقياسها تعتمد على توزيع الإنفاق الاستهلاكي في المجتمـع المعني، وعادة ما يعبر عنها من الناحية النظرية بأن مؤشر الفقر دالـة فـي خـط الفقـر ومتوسط الدخل في المجتمع ودرجة عدم عدالة توزيع الإنفاق الاسـتهلاكي. وإن توزيـع الإنفاق في المجتمع غالبا ما يتم بيانه على شكل منحنى يسمى منحنى لورنز، والذي يشكل أشهر مقاييس اللامساواة في توزيع الدخل إلى جانب معامل جيني.

وغالبا ما تعتمد دراسات الفقر على هذين المقياسين إلى جانب مؤشرات الفقـر، مـن أجل تحليل وفهم وقياس هذه الظاهرة نظرا للارتباط الوثيق بين الفقر وتوزيع الدخل.

يعد منحنى لورنز من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة توزيع الدخل بين الأفـراد أو الأسر، حيث يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمتـسلمي الـدخل والنـسبة المئوية للدخل الكلي والذي يتسلمه السكان سنويا[36]، وذلك من خلال رسم منحنـى بيـاني، يمثل المحور الأفقي فيه المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد، والمحـور العمـودي المجموع التراكمي لنسب الدخل. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيـب بيانـات الـسكان ترتيبـا تصاعديا (من الأفقر إلى الأغنى في فئات عشرية (10%) أو خماسية(20%)) نسبة إلـى دخل الفرد أو الأسرة وتحول الأنصبة النسبية من الدخول والأسر لأنصبة مئوية تراكمية.

الشكل رقم 1: منحنى لـــــورنـــــز

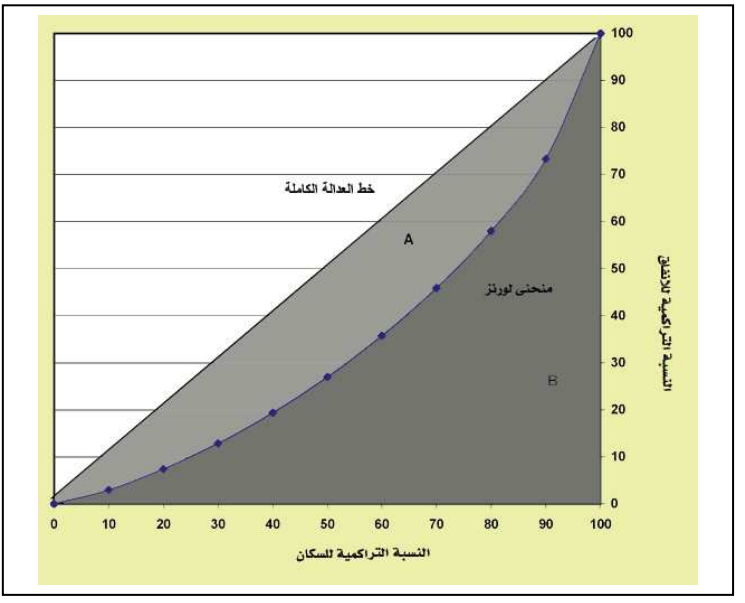

المصدر:علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالـــة فـــي توزيـــع الإنفاق الاستهلاكي، سلسلة جـــسر التنميـــة، العـــدد 61 ، المعهـــد العربـــي للتخطـــيط، الكويت،2007

عادة ما يتم قراءة منحنى لورنز للاستدلال على حالة التوزيـــع مـــن خـــلال أنـــصبة الشرائح السكانية من الأفقر إلى الأغنى. فعلا سبيل المثال يتضح من الشكل 1 أن نـــصيب أفقر 10% من السكان قد كان حوالي 3 % من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، أو أن نصيب أفقر 20 % من السكان كان حوالي 7.5 %. كما أن نصيب أغنى 20% قد بلـــــــغ ما يقارب 42 % من إجمالي الإنفاق.

وإن وتر المثلث (0 – 100) يمثل حالة العدالة الكاملة (أو المساواة التامة)، فهو يعبر عن منحنى لورنز في حالة التوزيع العادل للدخل بحيث تستلم عنده كل فئة مـــن الـــسكان حصة متساوية من الدخل. وبما أن حالة العدالة الكاملة ما هي إلا حالة نظرية، فإن منحنى لورنز يقع أسفل خط العدالة الكاملة، والفرق بين المنحنى والخط يمثل التباين فـــي توزيـــع الدخل. وكلما كان المنحنى أكثر بعدا عن خط العدالة كلما كانت درجة عدم المـــساواة فـــي توزيع الدخل أكبر.

أما معامل جيني فيعتمد في حسابه على منحنى لورنز، فهو يمثل نسبة المساحة (A)، المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط العدالة، لإجمالي مساحة المثلث (0،00،100) أي أن معامل جيني يمثل النسبة $\left(\frac{A}{A+B}\right)$. وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر عندما ينطبق منحنى لورنز على خط العدالة، وبين الواحد الذي يمثل عدم العدالة التامة عندما ينطبق المنحنى على الخط الأفقي. وعليه فكلما كانت قيمة المعامل صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

2- القياس غير النقدي للفقـــر:

يجري الاعتماد في قياس الفقر عادة على أعداد الفقراء بالإشارة إلى مستوى معين للدخل، يحدد بصورة اعتباطية لكل دولة، ثم يصحح وفق معدلات التضخم. غير أن الحديث عن مظاهر الفقر يستند إلى مؤشرات تستمد من الاستهلاك الذي يحققه هذا الدخل، مثل التغذية وتوقع الحياة، ومعدل وفيات الأطفال، والأمية، والمرض، والتعليم، التي يمكن استخدامها في التعرف على الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى مقبول في كل مجتمع[37]. ويتسبب الفقر في إحداث ضغوط ليس فقط على الرفاهة المادية للفقراء، بل إنه يحرمهم أيضا من الجوانب الكيفية غير المادية لحياة رغدة. وكل هذه الأمور تعتبر أسبابا للفقر المعرف على أساس الدخل ونتائج له في نفس الوقت، فضلا عما لها من أهمية بحد ذاتها. وإذا كان مقياس الدخل وما يوفره من إشباع استهلاكي يتفق ومفهوم الفقر المستمد من المنظور الاقتصادي للنمو، فإن الأبعاد الأخرى للفقر (الصحة والتعليم والتغذية ...) تتجاوز المنظور ذلك إلى المنظور الإنساني.

إذن فالفقر ظاهرة لا يمكن حصرها في تدني الدخل فقط، وإنما تتعداه لتشمل متغيرات اجتماعية واقتصادية أخرى تعكس أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء. ويعد المدخل غير النقدي في قياس الفقر، الذي يعتمد على مقاييس غير نقدية تعكس نوعية حياة الفقراء ومدى قصور القدرات البشرية في مجالات التغذية، التعليم والصحة، مكملا لاتجاه الدخل لا بديلا له.

ويعد مقياس فقر القدرة القائم على آراء أمارتيا سن لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات أول مقياس غير نقدي، حيث تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة 1996، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية

والتعليمية، المسكن الملائم، إضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنس. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997 مقياس فقر القدرة إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري(IPH)، والذي يركز على نواحي الحرمان من ثلاثة أبعاد رئيسية؛ طول العمر، المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. فقد طور برنامج الأمم المتحدة للتنمية مقياس فقر القدرة المستند إلى دراسات أمارتيا سن عن الفقر، وأصدر في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 المقياس الجديد والذي أطلق عليه اسم دليل الفقر البشري (IPH)، وعليه فإن دليل الفقر البشري يقوم على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية، وهي[38]:

حياة مديدة وصحية: التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبيا، حسبما يقاس بالاحتمال، عند الولادة، بعدم العيش إلى الأربعين (P1).

اكتساب المعرفة: الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات، حسبما يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين(P2) .

مستوى معيشة لائق: الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي، حسبما يقاس بالمتوسط غير المرجح لثلاث مؤشرات(P3). النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم سبل الحصول المستدام على مصدر مياه محسن(P31). النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون على خدمات صحية(P32). النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص متوسط أو شديد في الوزن(P33).

ويحسب دليل الفقر البشري وفق الصيغة الآتية:

$$IPH = [1/3(P_1^3 + P_2^3 + P_3^3)]^{1/3}$$

حيث: $P3 = (P31 + P32 + P33)/3$

يظهر دليل الفقر البشري بوضوح الفارق بين فقر الدخل والحرمان البشري، فهو يركز على نسبة العائشين تحت مستوى العتبة (خط الفقر) في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية في حين يقيس معدل الفقر نسبة الذين يعيشون أدنى عتبة الفقر. وإن كان مفهوم الفقر هو أكثر اتساعا وتعقيدا مما يستطيع أن يعبر عنه أي مقياس مختصر حتى عندما تكمله أدلة أخرى، فلا يمكن اعتبار دليل الفقر البشري مقياسا شاملا للفقر، نظرا لعدم احتوائه على نواحي هامة من الحرمان، مثل فقدان الأمان بسبب الجرائم ومظاهر العنف،

والاضطهاد السياسي أو الثقافي، والقيود الأخرى على الحريات السياسية والحريات الأساسية للإنسان، الأمر الذي يعكس صعوبة إجراء قياس دقيق لهذه النواحي المعقدة من الحرمان البشري[39]. إلا أن ذلك لا ينقص من أهمية المقياس في تفسير ظاهرة الفقر وقدرته على تحليل جوانب مهمة من أوجه الحرمان المختلفة التي يعاني منها الفقراء. وإذا كان هذا المقياس هو مقياس مركب، فهذا يعني إمكانية تدعيم التحليل باستخدام بعض المقاييس التفصيلية الأخرى التي تقيس مدى الحرمان في مختلف الأبعاد الأساسية للحياة وتعطي تحليلا أوسع وأوضح عن ظاهرة الفقر.

الخاتمة.

الفقر ظاهرة قديمة حديثة؛ قديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى الآن، سواء من حيث تعريف الفقر أو من حيث المقاييس المستخدمة في قياس حجم الفقر أو من حيث الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمعالجة وضعية الفقراء. وقد تبين من خلال المقالة أن الدراسات حول الفقر ما تزال جارية، مما يدل على أن المختصين لم يتوصلوا بعد إلى فهم الظاهرة فهما صحيحا، ناهيك عن وصف العلاج الشافي لها، وهذا ما يدعوا إلى القول أن الباب مازال مفتوحا للباحثين للمساهمة في فهم الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها، من أجل إنقاذ حياة 100 مليون من البشر هم ضحايا الفقر كل سنة.

الهوامش

[1] برنامج الأمم المتحد الانمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، تقرير التنمية العربية الانسانية للعام 2009، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009

[2] ابن منظور . لسان العرب. المجلد التاسع. دار الحديث. 2003. ص 140.

[3] ابن منظور. نفس المرجع. ص 140.

[4] في القمم العالمية لرؤساء وملوك الدول يتم الاتفاق على تبني دعم الدول الفقيرة بما نسبته 1% من إجمالي دخل الدول الغنية، لكن لا أحد من تلك الدول تلتزم بتلك النسبة

[5] سورة التوبة. الآية 103.

[6] أقل أهل بيت هم الزوج والزوجة وثالث؛ خادم أو ولد بينهما. أنظر في ذلك الطيب لحيلح. محاضرات في اقتصاديات الزكاة . مطبوعة غير منشورة مدرسة لطلبة قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة وادي النيل / جمهورية السودان عام 1999

[7] حد وجوب الزكاة في العصر الحالي هو 85 غرام من الذهب الخالص, والذهب معروف لدى كل المجتمعات، فلا يصعب معرفة الشخص إن كان فقيرا أم لا، كما لو اعتمد على مقياس آخر وهو الدولار مثلا.

[8] طارق فاروق الحصري. الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، البطالة ، الفقر ، والتفاوت في توزيع الدخول. المكبة المصرية للنشر والتوزيع.2007

[9] Michael Lipton & Martin Ravallion, Poverty and policy, The world bank, 1993, p3

[10] Programme des nations unies pour le développement . rapport mondiale sur le Développement humaine . 1997 . p 17

[10] الدقع : التراب. والفقير المدقع هو الفقير الذي لصق بالتراب من شدة الجوع، وفقر مدقع أي ملصق بالتراب. أنظر في ذلك ابن منظور, مرجع سابق. المجلد الثالث. ص 385 ..

[12] الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. حالة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الألفية. أفريل 2005. ص 3.

[13] عبد الله عطوي. السكان والتنمية البشرية. دار النهضة العربية. القاهرة. لا توجد سنة الطبع. ص 137

[13] علي عبد القادر علي. انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية. المتعهد العربي للتخطيط. الكويت 2005. ص17.

[15] P N U D . rapport mondial sur le développement Humain 1990. P 10

[16] من موقع البنك العالمي على الإنترنت www.go.worldbank.org/6NRSRNWE00

[17] خالفي علي.علاقة التنمية البشرية بجهود محاربة الفقر لدى المنظمات الدولية من موقع على الإنترنت www.kantakji.com /fiqh

[18] محمد الجوهري.علم الاجتماع التطبيقي. دار المعرفة الجامعية. لا توجد سنة الطبع. ص 31

[19] علي عبد القادر علي، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1994، ص28

[20] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، معهد التخطيط القومي، الكويت، 2003، ص5

[21] محمد حسين باقر، قياس الفقر في التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص5،

[22] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص5

[23] Blandine Destremau & Pierre Salama, Mesures et démesure de la pauvreté, Presses Universitaires de France, Paris, 2002, p51

[24] Khaled Soudi & Abdeljaouad Azzerari, op-cit, p 8

[25] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، مرجع سابق، ص5

[26] Sere D'agostino & Nicole Duvert, La pauvreté, Bréal édition, France, 2008, p 21

[27] عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص27

[28] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مرجع سابق، ص32

[29] Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, Le développement face à la pauvreté, édition economica , paris, 2006, p158

[30] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص28

[31] Khaled Soudi & Abdeljaouad Azzerari, op-cit, p 12

[32] Matthieu Clément, Dynamiques et persistance de la pauvreté en Russie, Centre d'Economie du Développement – Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, 2006, p6

[33] Sénat, La mesure de la pauvreté et de l'exclusion sociale: quels indicateurs?, Les documents de travail du sénat, Série: études économiques, n° EE1, France, juin 2008, 28p

[34] Fouzi Mourji, Bernard Decaluwé & Patrick Plane, op-cit, p159

[35] Blandine Destremau & Pierre Salama, op-cit, p6

[36] ميشيل ب. توداورو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص203

[37] محمد محمود الإمام، السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1996، ص36

[38] PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 1997, Ed. economica, paris, 1997, p18-20

[39] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 36